البرلمان: شد وجذب بين الأسدي والتحالف الكردستاني

النائب عن دولة القانون يعتذر ثم يتراجع: قدمت توضيحاً فحسب

التحالف الوطني

□ بغداد / المدى

أعلنت كتلة التحالف الكردستاني النيابية الخميس، عن استئناف الحضور في جلسات مجلس النواب بعد حل الازمة التي تسببت بها تصريحات النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الأسدي بعد ان قالت ان الاسدي قدم اعتذارا رسميا الى الكردستاني، ووعد بزيارة الرئيس طالباني في السليمانية لتقديم الاعتذار، فيما نفى الأسدي تقديمه الاعتذار بهذه المسألة.

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الأسدي قد صرح لوسائل الاعلام عن عزمه تقديم دعوى قضائية ضد رئيس الجمهورية لإيواء نائبه المتهم بـ(الإرهاب) طارق الهاشمي بحسب قوله، الأمر الذي عدّه التحالف الكردستاني مساساً بأحد رموز الدولة العراقية.

وكان البرلمان قد شهد اليوم توقفا لعدم اكتمال النصاب بعد ان امتنع اعضاء التحالف الكردستاني عن الحضور الى الجلسة الا بعد حصولهم على اعتذار من النائب الاسدي.

وقال النائب عن التحالف الكردستاني شريف سليمان لوكالة كردستان للانباء"قدم النائب حسين الاسدي اعتذارا رسميا بعد زيارة وفد من التحالف الوطني لمقر الائتلاف الكردستاني في مجلس النواب صباح الخميس ووعد الاسدي بزيارة الرئيس طالباني في السليمانية لتقديم الاعتذار له".

واضاف ان "النائب الاسدي شرح رأيه بشكل تفصيلي وقال أنه لايقصد الاساءة الى رئيس الجمهورية باي شكل من الاشكال". وكانت كتلة التحالف الكردستاني قد انسحبت من جلسة يوم الثلاثاء الماضي احتجاجا على تصريحات الاسدي وهددت بتعليق حضورها الى حين تقديم الاسدي اعتذرا رسميا وسحب تصريحاته التي اتهم فيها رئيس الجمهورية بايواء شخصية متهمة بـ(الارهاب)". وأضاف سليمان "بعد تقديم الاسدي الاعتذار الرسمي الى التحالف الكردستاني ورئيس الجمهورية جلال طالباني فأن الكردستاني سيستمر بحضور جلسات مجلس النواب لاكمال النصاب القانوني والمباشرة بجدول اعمال جلسة الخميس".

ولاقى تصريح الاسدي ردود فعل متباينة حيث رد التحالف الكردستاني على تصريحات الاسدي بالقول إن رئيس الجمهورية جلال طالباني مشهود له بالحفاظ على وحدة العراق والدستور، مطالباً ائتلاف دولة القانون بوضع حد لتصريحات نائبه حسين الاسدي، فيما أشار إلى أن وجود نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في إقليم كردستان حالة خاصة، في حين اعتبر القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، تلك التصريحات "تصعيداً لا مبرر له"، وطالب سلطات إقليم كردستان بعدم السماح للهاشمي بمغادرة البلاد، وأكدت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، أن تلك التصريحات محاولة جديدة للتفرد بالحكم ودليل قاطع على محاولات البعض تسييس القضاء، فيما اعتبرت تلك التصريحات بالونات اختبار يطلقها الاسدي نيابة عن زعيم دولة القانون نوري المالكي.

فيما أكد ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، الاثنين، (٢ كانون الثاني ٢٠١١)، أن تصريحات النائب حسين الاسدي بشأن رئيس الجمهورية جلال طالباني شخصية ولا تمثله، رافضاً المساس بشخص رئيس الجمهورية، فيما اعتبره صمام أمان للدستور والعملية السياسية.

وضم وفد التحالف الوطني رئيس كتلة دولة القانون النيابية خالد العطية، والنائب حيدر العبادي، ورئيس كتلة الأحرار النائب بهاء الاعرجي، والنائب علي العلاق، والنائب عدنان الشحماني، اضافة الى النائب حسين الاسدي.

من جهتها، قالت النائبة عن التحالف الكردستاني اشواق الجاف لـ(آكانيوز) إن "الأسدي قدم اعتذاراً للتحالف الكردستاني، خلال زيارة وفد من كتلة التحالف الوطني لأعضاء الكردستاني".

واوضحت الجاف ان النائب حسين الأسدي اكد خلال حديثه انه "لم يدر بخلده التعرض لشخص طالباني، فهو رمز من رموز العراق" مبينة انه "قد تم الاتفاق ضمن كتلة التحالف الكردستاني على أن يلقي رئيس الكتلة في جلسة اليوم كلمة يشير فيها إلى قبول التحالف الكردستاني اعتذار الشيخ الأسدي الذي زار الكتلة ضمن وفد من قيادة التحالف الوطني.

من جانبه، نفى النائب عن التحالف الوطني حسين الاسدي تقديمه اعتذاراً رسمياً الى التحالف الكردستاني بسبب تصريحاته التي قيل انها تمثل مساساً بشخص رئيس الجمهورية. وقال حسين الاسدي اليوم "ليس في النية تقديم أي اعتذار لرئيس الجمهورية جلال طالباني بشأن تصريحاتي بشموله بالمادة (٤ ارهاب) لأنني طالبته أصلا بتطبيق القانون".

وأضاف ان "الانباء التي اشارت الى تقديمي الاعتذار ليست دقيقة لانني مصر على تصريحاتي واجدها منطقية ومازلت اطالب طالباني بالالتزام بالدستور والامتثال للأوامر القضائية".

وكان نائب عن التحالف الكردستاني،قد اعلن في بادئ الامر، أن رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي رفع الجلسة الـ١٢ من الفصل الثاني للسنة التشريعية الثانية إلى إشعار آخر لعدم اكتمال النصاب، مؤكدا أن النجيفي غادر قاعة البرلمان غاضبا. وقال النائب شريف سليمان إن "رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي قرر، قبل ظهر اليوم، رفع جلسة البرلمان الـ١٢ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية إلى إشعار آخر لعدم اكتمال النصاب القانوني".

وأضاف سليمان أن "النجيفي غادر قاعة البرلمان غاضبا بعد رفع الجلسة".

العصائب تغيب عن المؤتمر الوطني.. والعراقية تضع ٣ شروط

□ بغداد / المدى

ذكر النائب عن التحالف الوطني حيدر العبادي امس، ان دعوة عصائب اهل الحق الى المؤتمر الوطني لم يتم طرحها ولم توجه اليهم دعوة لحضورها.

وقال العبادي لوكالة انباء بغداد الدوليةان "هناك حوارات بين الكتل السياسية من اجل دراسة شروط القائمة العراقية التي فرضتها على مشاركتها في المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني"، مبينا ان "هذا المؤتمر لم يحل جميع المشاكل العالقة في البلد، بل هناك مؤسسات دولة يمكن الاعتماد عليها لحل الازمة مثل البرلمان واوضح ان "انعقاد المؤتمر سيهيئ الارضية لحل هذه المشاكل"، موضحا انه "لم يتم توجيه دعوة الى عصائب اهل الحق لحضور المؤتمر الوطني و لايوجد لدينا موقف سلبي معهم".

وكان التيار الصدري الذي يتزعمه مقتدى الصدر قد لوح امس الاول بالانسحاب من المؤتمر الوطني- الذي دعا إليه الرئيس جلال طالباني لنزع فتيل الأزمة الراهنة- في حال اشتركت "عصائب أهل الحق".

وقال رئيس كتلة الأحرار النيابية بهاء الاعرجي في بيان "لم نسمع بإشراك العصائب في المؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية".

ولفت الاعرجي إلى أن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري سيكون لها موقف من المؤتمر إذا وجهت الدعوة لعصائب أهل الحق التي يقودها قيس الخزعلي.

وقال الاعرجي إن "المؤتمر الوطني.. وان كان يضم جهات غير مشتركة في العملية السياسية إلا أنها دخلت في الانتخابات (ولم) تفز".

وتابع قائلا "المشتركون في المؤتمر يجب أن يكونوا متواجدين في العملية السياسية ومشاركين في الانتخابات سواء تحققت لهم المقاعد أم لم تتحقق".

من جانبه، أعلن القيادي في قائمة تجديد النائب عن ائتلاف العراقية جمال الكيلاني ان لدى كتلته ثلاثة شروط للحضور المؤتمر الوطني، ومنها تتعلق بحل قضية الهاشمي.

وقال الكيلاني في تصريح امس الخميس: ان لدى القائمة العراقية ثلاث شروط لأجل حضور اجتماعات المؤتمر الوطني المرتقب عقده، أولا: تخفيف الأزمة الإعلامية على العراقية، ثانيا: حل الأزمات الخاصة بشخوص القائمة والمتعلقة بنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وسحب الثقة عن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، ثالثا: تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الكتل والتي فيها استحقاقات للعراقية، كالشراكة الوطنية والتوازن في مؤسسات الدولة، مشيراً الى ان الشرط الأخير هو الأساسي الذي علقت العراقية جلساتها في مجلسي الوزراء والنواب على اساسه.

وأكد النائب عن العراقية: أن قائمته لا خلاف لديها على عقد المؤتمر الوطني سواء في بغداد ام اقليم كردستان.

المجلس الأعلى: الكثير من منتسبي الأمن غير ملتزمين

□ بغداد / المدى

طالب المجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم، الخميس، الأجهزة الأمنية بتفعيل الجهد الاستخباري لمواجهة التفجيرات، مبديا استغرابه استمرار التفجيرات بالعاصمة والمدن العراقية الأخرى، برغم انسحاب القوات الأميركية من البلاد. وقال القيادي في المجلس بيان جبر، في مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان، وحضرته "المدى"، إنه "يتحتم على القوى الأمنية تفعيل الجهد الاستخباري وحشد جهودها لوقف التفجيرات"، مشيرا إلى أن "كتلة المواطن لن تقبل بالتبريرات بشأن قتل المواطنين". وأبدى جبر "استغرابه تكرار وقوع التفجيرات في العاصمة بغداد ومدن أخرى، بعد خروج قوات الاحتلال من البلاد"، مبينا أن "القوى الإرهابية كانت تقوم بالتفجيرات بحجة وجود القوات الأميركية، فلماذا هذه تفعل ذلك الآن بعد خروجها من العراق ؟". وطالب جبر، رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي بضرورة "الإسراع بتعيين وزيري الداخلية والدفاع"، لافتاً إلى أن "الكتلة تقوم بدراسة متكاملة لتحديد النقص في القوى الأمنية، لأن الكثير من منتسبي تلك القوى غير ملتزمين بالدوام ويتقاسمون راتبهم مع مأموريهم"، بحسب تعبيره. وشهدت العاصمة بغداد اليوم، سلسلة تفجيرات، ففي مدينة الصدر شرق بغداد، قتل ١٠ أشخاص وأصيب ٣٥ آخرين بتفجير مزدوج بعبوتين ناسفتين، وفي منطقة الكاظمية شمال العاصمة، سقط ٦٠ شخصاً بين قتيل وجريح بتفجير مزدوج آخر بسيارتين مفخختين.

يذكر أن العاصمة بغداد شهدت في ٢٢ كانون الأول الماضي، سلسلة تفجيرات بعبوات ناسفة ولاصقة وأحزمة ناسفة وسيارات مفخخة، أسفرت عن مقتل ٦٣ شخصاً وإصابة ١٩٧ آخرين، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية متفاقمة على خلفية تداعيات إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي، طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه القيادي في القائمة العراقية أيضاً، صالح المطلك، الأمر الذي دفع القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتلويحها بالمطالبة بحجب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي.

وكان الزبيدي قد اكد امس الاول ان العراق يعيش أزمة بعد خروج الاميركان ومقبل على ازمة اقتصادية حادة. يذكر ان الزبيدي شغل وزارات الداخلية والاسكان وكان الأخير منصب وزير المالية في اول وزارة لرئيس الحكومة نوري المالكي .

وفي الجانب الامني حذر الزبيدي من حرب اهلية"إذا لم يملأ الفراغ الذي خلفه الانسحاب الاميركي ،وتوقع ان يكون القتال على اسوار بغداد. بالمقابل دعا النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل، امس، إلى الإسراع باستيراد أجهزة فاعلة لكشف المتفجرات، مطالبا الأجهزة الأمنية بتكثيف جهدها ضد المجاميع "الإرهابية" المدفوعة بأجندات خارجية. وقال السهيل في بيان صدر عن مكتبه، امس، وحصلت "المدى"، على نسخة منه إن "الزمر الإرهابية أقدمت، امس، على ارتكاب جريمتها بتفجير المواطنين وعمال البناء في مدينتي الصدر والكاظمية، في محاولة يائسة لزعزعة الأمن في البلد بعد انتهاء انسحاب القوات المحتلة"، داعيا إلى "الإسراع باستيراد أجهزة فاعلة لكشف المتفجرات، من أجل تضييق الخناق على هذه تلك المجاميع والحفاظ على أرواح المواطنين".

وطالب السهيل، الأجهزة الأمنية وقياداتها بـ"أخذ تحديات المرحلة الحالية بعين الاعتبار، ووضع الخطط الكفيلة لحماية المواطنين، إضافة إلى تكثيف الجهد الاستخباري ضد المجاميع الإرهابية المدفوعة بأجندات خارجية للقضاء عليها نهائيا".

الكويت ترد على العراق: تهديداتكم مرفوضة.. ولن تخترقوا حدودنا

□ بغداد / المدى

ردت الكويت على التهديدات العراقية بقوة مؤكدة أنها لن تسمح بها ولن تسكت على اختراق حدودها.

وشدّد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون أمن الحدود اللواء محمد اليوسف على "رفض التهديدات التي أطلقها رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني باستخدام القوة، في حال تكرار اعتداءات قوات خفر السواحل الكويتية على الصيادين العراقيين وبإعطائه أوامر للبحرية العراقية بالتعاطي وبصورة مطلوبة لوقف تلك التجاوزات.

واكد اليوسف في تصريح صحفي بثته "كونا" ان إطلاق مثل هذه التهديدات غير مقبول على الإطلاق ولا يخدم العلاقات الأخوية الطيبة بين البلدين الشقيقين.

وقال اليوسف إن دوريات خفر السواحل ولدى رصدها زورقا عراقيا داخل المياه الاقليمية الكويتية بعمق ٧ اميال بحرية تعاملت معه وفق القواعد والمبادئ الدولية والاتفاقيات الثنائية بين الكويت والعراق الشقيق من دون اي مشكلات تذكر، وبطريقة انسانية ومن دون اي خرق للاتفاقيات المعقودة بين البلدين.

وأوضح انه بعد ضبط الزورق العراقي تم التنسيق والاتصال فورا بالقوة البحرية العراقية وحضر كممثل عنها الملازم أول فاضل حنون، الذي أشاد بحسن تعامل دوريات خفر السواحل الكويتية مع الصيادين العراقيين وبالحالة الصحية الجيدة لهم.

وذكر ان ضابط القوة البحرية العراقية أقر بمحضر التسلم والتسليم وفق النموذج المعتمد من البلدين، بتجاوز زورق الصيد العراقي للمياه الاقليمية لدولة الكويت، بما يمثل خرقا للاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين بهذا الشأن، وبناء عليه تم حجز الزورق المخالف وتسليم افراده البالغ عددهم ستة اشخاص الى الجانب العراقي.

وهدد مجلس محافظة البصرة، الثلاثاء الماضي، باستخدام القوة في حال تكررت اعتداءات قوات السواحل الكويتية على الصيادين العراقيين، مبينا اعطاءه اوامر للبحرية العراقية بالتعاطي بصورة مطلوبة لوقف تلك التجاوزات".

وقال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني في تصريح نشرته (المدى) اننا "سنرد بالمثل وبقوة في حال عاودت السلطات الكويتية تجاوزها على الصيادين العراقيين والحدود الوطنية"، مضيفاً "أعطينا البحرية العراقية أمراً للتعاطي بصورة مطلوبة لوقف تلك التجاوزات".

واشار البزوني الى ان "الحكومة المحلية في المحافظة وهي تواصل احتفالاتها باسبوع السيادة الوطنية، تريد ايصال رسالة واضحة مفادها ضرورة احترام العراق حدوداً وشعباً، وأن تتأكد من أننا لن نقف بعد اليوم بسلبية إزاء أي تجاوز".

وأكد البزوني على ان "الكويت بتجاوزها الأخير على صيادين عراقيين، إنما أخلت بالاتفاق المبرم بين بحريتها والبحرية العراقية، ونرى في هذا الأمر إمعاناً في التعدي على حقوقنا وسيادتنا، والبحرية والجيش العراقيان قادران على التعامل بالمثل مع أي تجاوز من الجانب الكويتي".

التحالف الوطني

وكانت جمعية السندباد لصيادي الأسماك في قضاء الفاو قد أعلنت نهاية الشهر الماضي اعتراض قوات كويتية سفينة صيد تحمل على ساريتها العلم العراقي في خور عبد الله، واقتادتها مع طاقمها المؤلف من خمسة صيادين باتجاه السواحل الكويتية.

هذا ويتعرض الصيادون العراقيون للمضايقات منذ الحرب الأخيرة على العراق عام ٢٠٠٣، وكلها بسبب ما يعتبره الكويتيون تجاوزاً على المياه الإقليمية، وان خفر السواحل الكويتي اخبر الصيادين العراقيين بضرورة التراجع اثناء ممارسة عمله معللين ذلك بان العراق ليست له مياه اقليمية وحدوده تنتهي عند نهاية اليابسة.

يذكر ان هناك لجنة تم تشكيلها في البصرة قدمت عدداً من التوصيات التي تصب في معالجة مشاكل صيادي الأسماك في المياه الإقليمية العراقية إلى وزارتي الخارجية والنفط، تضمنت ضرورة عقد اتفاقية عمل مع الكويت وإيران لحماية الصيادين من التجاوزات خلال ممارسة عملهم في المياه الإقليمية العراقية وتوفير حصة من الوقود لهم.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون